

آليات تفعيل اتفاقية حقوق الطفل في الأسرة والثانوية

-المراهق الثانوي نموذجا-

ربيعة بن خروف

قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله

ملخص:

تعد مرحلة المراهقة بالنسبة للطفل المتمدرس من أهم وأخطر مراحل التنشئة وتحضير الانتقال من فترة الطفولة إلى فترة البلوغ، والإدراك الحقيقي للأهمية الجسدية والنفسية والعقلية لهذا الكائن المنتقل من عالم البراءة إلى عالم الإحساس بالأهمية بالذات والمحيط؛ وتتدخل الأسرة في هذه الفترة بشكل مباشر في تشكيل هذه الذات لتنتقل بها إلى المرحلة اللاحقة وهي مرحلة البلوغ والاعتماد على ما اكتسبه المراهق من خبرة تربية أسرية قد تشكلت على أسس متينة من حيث طابعها الوجداني المتوازن وعناصر تربية مبنية على تقدير الذات والآخرين، والإحساس بالانتماء والحرية والكرامة. لما تقتضيه الحياة الحضرية مع انتقال الأسرة من تشكيلتها الموسعة إلى أسرة نواة أن تبذل هذه الأسرة جهدا إضافيا للاستجابة إلى حاجة المراهق المتنامية وأن تكون في مستوى تلك الحاجات، إلا أن تطور المجتمع جعل الأسرة تتخلى عن بعض الأدوار إلى المدرسة التي أخذت على عاتقها مسألة التنشئة الاجتماعية، بالإضافة إلى التعليم والتربية المعرفية، مما يتطلب خاصة من المدرسة والثانوية أن تطور وظائفها لتكون في مستوى حاجات التلاميذ المراهقين وأن تسير تطورهم الفكري وطموحاتهم ودينامية الإبداع والخلق لديهم. ففي هذه الورقة نقف عند واقع المراهق في الأسرة والثانوية ومتطلبات ضمان حقوقه التي تمدّه بمرافقة فعالة لتحضيره إلى لعب دوره الفعال في المجتمع.

الكلمات المفتاحية: المراهق، حقوق الطفل، الأسرة، الثانوية.

Mechanisms for activating the Convention on the Rights of the Child in the family and secondary schools

Rabea Benkhrouf

Department of Sociology, University of Algiers 2 Abou el Kacem Saadallah

Abstract:

Adolescence is one of the most important stages in the training and preparing of the schoolchild for transition from childhood to adulthood, and the real awareness of the physical, psychological and mental importance of this subject who passes from the world of innocence to the realm of maturity and consciousness. The family is therefore more concerned than ever in this new era to play a positive and effective role and help the teenager to pass without difficulty or problem to the next stage that is the stage of puberty and responsibility. It strengthens him, giving him the experience he needs, a solid foundation in terms of emotional balance and in terms of self-esteem and esteem of the other, and finally a sense of belonging, freedom and dignity.

Urban life, as the family moved from the extended pattern to a nucleus family, required this family to make an additional effort to respond to the growing adolescent need and be at the level of those needs. The evolution of society had led the family to leave out some roles to school, among others; cognitive education, training and know-how.

Therefore, the school and especially the secondary school ensures that the development of these functions must meet the needs of teenage pupil and that it follows their intellectual development, their ambitions and the dynamism of the creativity they possess.

This approach looks at the reality of the adolescent in the family environment and in secondary school. It puts the focus on the rights and requirements he needs to guide himself to a best social and professional future.

Key words: adolescent- child's rights- family- secondary school

Mécanismes d'activation de la Convention relative aux droits de l'enfant dans la famille et les écoles secondaires

Rabea Benkhrouf

Département de Sociologie, Université'Alger 2 Abou el Kacem Saadallah

Résumé :

L'adolescence est l'une des étapes les plus importantes dans la formation et la préparation de l'enfant scolarisé pour le passage de l'enfance à l'âge adulte, et de la prise de conscience réelle de l'importance physique, psychologique et mentale de ce sujet qui passe du monde de l'innocence vers l'univers de la maturité et la conscience. La famille est donc concernée plus que jamais dans cette nouvelle ère pour jouer un rôle positif et efficace et aider l'adolescent pour passer sans peine ni problème à l'étape suivante qu'est l'étape de la puberté et de la responsabilité. Elle le renforce en lui donnant l'expérience dont il a besoin, une base solide en termes d'équilibre émotionnel et en termes d'éléments d'éducation fondés sur l'estime de soi et de l'autre et enfin, un sentiment d'appartenance, de liberté et de dignité.

L'évolution de la société avait amené la famille à abandonner certains rôles à l'école, entre autres ; l'éducation cognitive, la formation et le savoir-faire. Par conséquent, l'école et particulièrement le lycée veillent à ce que le développement de ces fonctions doit répondre aux besoins des élèves adolescents et qu'il suive le rythme de leur développement intellectuel, de leurs ambitions et du dynamisme de la créativité qu'ils possèdent.

Cette approche se penche sur la réalité de l'adolescent dans le milieu familial et au lycée. Elle met l'accent sur les droits et exigences dont il a besoin pour se guider vers un avenir social et professionnel sûr et adéquat.

Mots clés : Elève adolescent- droits de l'enfant- la famille- le lycée.

مقدمة:

إن ما يشهده المجتمع من تغيرات وثقافية خاصة الاقتصادية أثر على المستوى المعيشي للأسر وجعل البعض منها يعاني من انعدام الدخل أو من انخفاض قيمته، نتيجة انتشار البطالة والفقر والتفكك الأسري بسبب التسريح الجماعي للعمال، والذين أغلبهم أرباب أسر في إطار عملية الخوصصة، إضافة لانخفاض القدرة الشرائية نظرا للارتفاع المستمر لأسعار المواد الاستهلاكية الضرورية التي تراجعت الدولة عن تدعيمها، وهناك عدّة عوامل أخرى. كل هذا جعل بعض الأسر عاجزة عن تلبية حاجات أفرادها خاصة بعد أن تحولت التركيبة الاجتماعية إلى نواة أسرية متفرقة وغير متضامنة، هذا ما قد يدفع الطفل إلى ممارسة عمل ما لمساعدة أسرته على العيش حتى لو كان يزاوّل تعليمه. وقد يمارس الطفل العمل في سن مبكر بسبب تعرضه للتسرب من المدرسة، ويكون دافعه لممارسة العمل حسب السبب الذي أدى به إلى التسرب، وباعتبار الأسرة والثانوية مؤسستان مركزتان على علاقة مباشرة ومستمرة بالطفل المراهق(الثانوي)، تظهر جدلية الطموح والممارسة في تفعيل حقوق الطفل أمام المشاكل المتولدة عن التحولات الاجتماعية وطموحات المراهق، وطموح الأسرة والمنظومة التربوية في استثمار الطاقات والقدرات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وفي هذا السياق يقودنا الحديث لطرح تساؤلات:

- ما هي آليات تفعيل حقوق الطفل المراهق عمليا في الأسرة والثانوية؟
- فيما تكمن أهمية دور الأسرة والثانوية في تفعيل حقوق الطفل المراهق؟

أولا: شرح المفاهيم:

قبل الدخول في تحليل الموضوع واستقراء معطياته وتفسير جوانبه وأبعاده، لا بد من الوقوف بدقة عند المصطلحات والمفاهيم التي

يتناولها عنوان الموضوع، وهي:

1- مفهوم الطفل والطفل المراهق:

الطفل هو إنسان في أولى مراحل حياته، يحتاج للحماية والرعاية، لينمو بشك لسليم، وتسمى هذه المرحلة، "مرحلة الطفولة" والتي خلالها تتشكل شخصية الطفل، ولقد اختلف العلماء في تحديد معنى الطفولة، وإن كان هناك تقارب في رأي علماء الاجتماع، وعلماء النفس الذين قسموا الطفولة إلى مراحل زمنية، تعرف بأنها تلك المرحلة السابقة لسن 18 عاما تتميز كل مرحلة عن غيرها من حيث النمو العضوي والنفسي والسلوكي والاجتماعي، مع وجود فروق فردية ترجع لاختلاف ظروفهم الخاصة التي يتعرضون لها أثناء مراحل النمو المختلفة. فعلماء الاجتماع يرون بأن طور الطفولة يتحدد استنادا إلى نوع العلاقات بين الطفل والمحيطين به، والذين يتم التفاعل بينهم، ويتزعم تالكوت، بارسنز هذا الرأي، حيث يرى: "أن الانتقال من طور الطفولة إلى طور الرشد أشبه بتطور المجتمعات من مرحلة البساطة والبدائية إلى مرحلة التعقيد، والتراكم والتماسك العضوي، أي تحول علاقات الشخص مع الموضوعات الاجتماعية من البساطة إلى التعقيد كلما كبروا اتسعت علاقاته" (محمد سعيد فرح؛ (1993)، ص18)

يقسم العلماء مرحلة الطفولة الى قسمين تعرف الاولى بالطفولة المبكرة، والثانية بالطفولة المتأخرة او المراهقة.

تعريف المراهقة :

تعددت مفاهيم المراهقة واتسع نطاقها، مما يصعب تقديم تعريف شامل نظرا لصعوبة التحكم في عاملي الزمان والمكان، واختلافهما من مجتمع لآخر، ولهذا سنكتفي بتقديم الموجز منها.

1- لغة: المراهقة مشتقة من الفعل "راهق" والتي تعني التطور، والنضج الجسمي والجنسي والعقلي والانفعالي. والأصل اللغوي هو الاقترب والدنو إلى الحلم. (مصطفى محمد زيد، ص157)

كلمة عامة تدل على العقد الثاني من حياة الفرد من الثالثة **Adolescence** وباللاتينية عشر إلى التاسعة عشر (عبد الفتاح دويدار (1993)، ص241).

اصطلاحا: المراهقة لفظ وصفي يطلق عادة على المرحلة التي تحدد بين سن 10 إلى 18 سنة مع الاختلاف بين الجنسين "ذكر" و "أنثى"، فهي المرحلة بين الطفولة وسن الرشد، ويرى "روزنبرج" (**ROSENBERG**) ان المراهقة ليس بطفل وليس براشد، فإنها فترة نمو جسدي وظاهرة اجتماعية، وحسب "دورتي روجرز" (**DourtyRougiers**) هي مرحلة زمنية، كما أنها مرحلة تحولات نفسية عميقة (فيكتور سمير، نوف (2002)، ص50) المراهقة هي مجموعة من التغيرات الجسدية والنفسية التي تحدث بين مرحلة الطفولة وسن الرشد، وخلالها يتم النضج الجسدي والعقلي. وتختلف وجهة النظر للعلماء في تعريف المراهقة، لذا فان المفهوم يتسع للعديد من الاتجاهات، يمكن ان نوجزها في الاتجاهات الرئيسية التالية:

1- الاتجاه البيولوجي: يتزعم هذا الاتجاه "ستانلي هال" (**Stanley Hall**) ويركز على المحددات الداخلية للسلوك ويشير إلى أن المراهقة تمثل مرحلة تغير شديد مصحوب بالضرورة بالتوترات وصعوبات في التكيف وأن التغيرات الفيزيولوجية تمثل عاملاً أساسياً في خلق هذه التوترات والصعوبات ويشير، إلى المراهقة باعتبارها فترة ميلاد جديد لأن الخصائص الإنسانية الكاملة تولد في هذه المرحلة وأن الحياة الانفعالية للمراهق تكمن في حالات متناقضة فمن الحيوية والنشاط إلى الخمول والكسل ومن المرح إلى الحزن ومن الرقة إلى الفظاظة.

2- الاتجاه الأنثروبولوجي: يتزعم هذا الاتجاه "بندكت وميد" (**Bendict&Mead**)

ويركز على المحددات الخارجية للسلوك (المحددات الاجتماعية والثقافية والقيم المكتسبة) ومن خلال الدراسات التي قامت بها ميد والتي حاولت بما توضح ما إذا كان سلوك المراهقة سلوكا عاما وشائعا لدى المراهقين أو انعكاس لظروف بيئية وخبرات معينة فقد أكدت على أن المراهقة تتكون وتتشكل بالبيئة الاجتماعية وعلى أهمية التنشئة الاجتماعية في اشتداد مشكلات المراهقة

موضحة على أن المراهقين في المجتمعات البدائية يجتازون هذه المرحلة دون صراعات تذكر على عكس مراهقي المجتمعات المتقدمة كالمجتمع الأمريكي مثلا.

هذا وقد أوضحت الدراسات الأثنوبولوجيا عددا من الحقائق تمثلت في الآتي:

- أن المراهقة تمثل مرحلة نمو اعتيادي وليس بالضرورة أزمة في كل المجتمعات وأن السلوكيات المراهق وتصرفاته واتجاهاته تعكس بالضرورة البيئة الاجتماعية التي نشأ فيها.

- أن المراهقة لا تتخذ نمطا عاما أو شكلا واحدا بل قد تتخذ أشكالا مختلفة وأنماطا متعددة باختلاف البيئة المحيطة بالمراهق وأن للبيئة الاجتماعية دور فاعل في أشكال المراهقة وتعقدتها بكل ما تشمله من احباطات وصراعات.

- إن فترة المراهقة فترة نسبية ديناميكية يصعب معها وضع نظرية عامة لتفسير جميع جوانب المراهقة في أي مجتمع من المجتمعات.

3- الاتجاه الجاهلي: يتزعم هذا الاتجاه "كيرت ليفين" (K.Leivin) ويركز على التفاعل بين المحددات الداخلية والخارجية للسلوك كما يركز بصفة عامة على عامل الصراع أثناء الانتقال من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الرشد ومن مجال معروف إلى مجال مجهول ويصور المراهقة على أنها:

- فترة تغير في الانتماء إلى الجماعة: حيث يرتبط بقيم وعادات تمثلها الجماعة التي ينتمي إليها مجددا بعد أن كان ينتمي لجماعة الأطفال التي كان يعيش معها ويتصرف وفقا لأسلوب طفلي، أما وقد أصبح الآن كبيرا يرفض أن يعامل كطفل، فإن عليه أن ينتزع الأسلوب الطفولي الذي اعتاده ويقيم نمطا جديدا من العلاقات وفق مضمون ومستوى جديدين.

- إن الانتقال في الانتماء من جماعة الأطفال إلى جماعة الراشدين هو انتقال من وضع معروف إلى وضع جديد غير معروف بالنسبة للمراهق وكأنه بهذه الحالة ينتقل إلى عالم مجهول لم يتم تكوينه من الناحية المعرفية، بحيث يصعب على المراهق التحرك نحو هدفه بوضوح.

- إن فترة التغيرات الفيزيولوجية والجسمية التي تحدث للفرد هي فترة تغيرات شديدة بحيث تبدو صورة الجسم بالنسبة له صورة مضطربة وبينما هو مشغول بجسمه الذي تغيرت معالمه فإن خبراته الجنسية التي لم يعرف طبيعتها ولا كيفية التعامل معها والاستجابة لها، مما يضطر إلى أن يسحب انتباهه من العالم الخارجي ويكره نحو الذات نفسها وما يعتريها من تغيرات لم تنتظم بعد في نمط مستقر.

- إن مرحلة المراهقة تمثل فترة ظهور حاجات واهتمامات ورغبات وأهداف جديدة وهي فترة حدوث التغيرات العقلية والانفعالية والاجتماعية وظهور حاجات واهتمامات وطموحات معينة مما يستدعي إشباع الحاجات النفسية والاجتماعية للمراهق وقد لا يستطيع إشباع حاجاته مما ينتج عنه القلق والتوتر وبرز المشكلات ويحاول المراهق في هذه المرحلة استطلاع المواقف الجديدة وحين لا يكون قادرا على إيضاحها فإنه يزداد تعقيدا في حياته في عدم قدرته على تحديد واقعه الجديد فيختلط عنده الواقع بالخيال وينتقل بالتالي إلى عالم الكبار المليء بالتناقضات والصراعات بين قيم وآراء متعددة

4- اتجاهات المرحلة المعتمدة: تتمركز هذه الاتجاهات حول بحث المراهق المستمر عن هويته أو ذاتيته كما يراها "أريكسون" (Erikson). ويشير إليها "كولبرج" (Kohberg) على أنها انتقال إلى الأخلاق التقليدية المتفكرة مع قواعد العرف في عمل القرارات. أما "كينستون" (Keniston) يشير إلى المشكلات الرئيسية للمراهق كالتوتر الذي ينمو بين الذات والمجتمع رافضا تقبل المسؤولية والخوف من النمو، مشيرا إلى أن الراشدين بحاجة إلى الانتباه والرعاية. إلى المراهق وتدعيمه وتمكينه من العثور على ذاته ليتقدم إلى مرحلة الرشد بسلام.

5- اتجاهات التعلم: يركز اتجاه التعلم على أن المراهقة تتصف بالانسحاب من معايير ثقافة الراشدين، وهذا الانسحاب الذي غالباً ما يحدث عن طريق سلوك لا اجتماعي غير مرغوب فيه، قد يظهر من خلال تقبل ثقافة جماعة الرفاق التي تعتمد على خبرات تعلم الفرد (عبد الله، فرغلي أحمد (2003)، ص 19).

2- مفهوم حقوق الطفل في المواثيق الدولية والعربية:

إن الاهتمام برعاية الطفل وحمایته قدیم قدم التاريخ إلا أن هذا الاهتمام قد تباين باختلاف المجتمعات واختلاف الظروف التي يمر بها كل مجتمع، سواء كانت ظروفًا سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، ولكن مع بدايات القرن العشرين ظهرت الحاجة الملحة لوضع القوانين والتشريعات لحماية الطفل بعد أن تعرضت العديد من الدول لموجات من الأزمات الاقتصادية، وانتشار الفقر، وتدني مستوى الرعاية الصحية وانخفاض مستوى الخدمات التعليمية، وتدهور الظروف البيئية مما كان له أسوأ الأثر على أطفال تلك المجتمعات.

وأُسفرت المحاولات الجادة والمستمرة لوضع قوانين وتشريعات لحماية الطفل ورعايته عن العديد من المواثيق نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- إعلان جنيف لحقوق الطفل (1934)

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)

- إعلان الأمم المتحدة لحقوق الطفل (1959)

- اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (1989)

- الإعلان العالمي حول التربية للجميع (1990)

- الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمایته ونمائه وخطة العمل (1990)

وتمثل اتفاقية الأمم المتحدة (1989) قانوناً دولياً يحدد ويتناول الحقوق الأساسية لأطفال العالم متكاملة وغير مشروطة وملزمة، فقد وقع الاتفاقية والتزم بتطبيقها قرابة 191 دولة، وكانت مصر ضمن تلك الدول (حسنين، بوادي، ص 78)

وتشمل الاتفاقية كل الجوانب المتصلة بحياة الطفل داخل الأسرة وخارجها، داخل الدولة وخارجها. وتكفل الاتفاقية للطفل الحق في الحياة والبقاء والنمو والحماية والرعاية، والحق في مستوى معيشي ملائم، كذلك الحق في التعليم وفي الراحة ووقت الفراغ واللعب والمشاركة في الحياة الثقافية والفنية، وممارسة ثقافته، والحق في الحفاظ على هويته، وحقه في حرية الفكر والوجدان والدين.

وقد أكدت مواد الاتفاقية على حماية الطفل من كافة أشكال العنف والإهمال والإساءة العقلية، والاستغلال أو الانتهاك الجنسي، والاستغلال الاقتصادي أو أداء أعمال تشكل خطورة على صحة الطفل، أو نموه البدني أو العقلي أو الاجتماعي أو تعوق تعليمه.

ونظراً لأن تطور الأمم مرهون بتعليم شعوبها، وأن حق الطفل في التعليم شرط أساسي لتحسين مستوى حياته وزيادة قدرته على العمل البناء في مجتمعه مستقبلاً، فقد أكدت الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل على بعض الاعتبارات التربوية التي تناولتها مواد الاتفاقية ومنها: (اليونسيف (1990)، ص 65-98) المادة (12): نصت على حق الطفل في التعبير بحرية عن آرائه في جميع المسائل التي تمسه وذلك وفقاً لسنة ونضجه.

المادة (13): أكدت على حق الطفل في حرية التعبير: ويشمل هذا الحق طلب المعلومات والأفكار وتلقيها وإذاعتها سواء بالقول أو الكتابة أو الطباعة أو الفن أو بأي وسيلة أخرى يختارها.

المادة (28): نصت على حق الطفل في التعليم، وأن يكون التعليم الابتدائي إلزامياً ومجاناً للجميع.

المادة (29): أكدت على أن يكون تعليم الطفل موجهاً نحو:

- تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها.
- تنمية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.
- تنمية احترام ذوق الطفل وهويته الثقافية ولغته وقيمه الخاصة، والقيم الوطنية للبلد الذي يعيش فيه الطفل والبلد الذي نشأ فيه الأصل، والحضارات المختلفة عن حضارته.
- إعداد الطفل لحياة تستشعر المسؤولية في مجتمع حر بروح من التفاهم والسلم والتسامح والمساواة، والصدقة بين جميع الشعوب.
- تنمية احترام البيئة الطبيعية.

المادة (31): أكدت على حق الطفل في الراحة ووقت الفراغ ومزاولة الألعاب وأنشطة الاستجمام المناسبة لسنه. كما أشارت إلى احترام حق الطفل في المشاركة الكاملة في الحياة الثقافية والفنية.

- واعتراضاً بالدور الوظيفي لوسائل الإعلام وتأثيرها التربوي على الأطفال فقد أكدت **المادة (17)** على:
- تشجيع وسائل الإعلام على نشر المعلومات والمواد ذات المنفعة الاجتماعية والثقافية للطفل.
- تشجيع التعاون الدولي في إنتاج وتبادل ونشر هذه المعلومات والمواد من شتى المصادر الثقافية والوطنية والدولية.
- تشجيع إنتاج كتب الأطفال ونشرها.
- تشجيع وسائل الإعلام على إيلاء عناية خاصة للاحتياجات اللغوية للطفل الذي ينتمي إلى مجموعة من مجموعات الأقليات أو إلى السكان الأصليين.

- تشجيع وضع مبادئ توجيهية ملائمة لوقاية الطفل من المعلومات والمواد التي تضر بصاحبه.
- وتشير المواد السابقة للاتفاقية إلى الاهتمام بتربية الطفل وتعليمه وثقافته كعناصر لمنظومة متكاملة هدفها مصلحة الطفل.

3- التفعيل: مصدر فَعَّل، ويدل على الحركة والنشاط والممارسة الميدانية والخلق والإبداع، (François Gresle, Michel Panoff et autres(1994), p4) ويعني هذا أن التفعيل هو جعل المراهق من خلال الأسرة والثانوية، فاعل، مبدع ومبتكر، وأن لا تكتفيان بالتربية والتعليم بالتلقين، بل لا بد من الابتكار والإنتاج. وهذا التفعيل قد يكون خارجياً أو داخلياً ذاتياً، فيتم تفعيل حقوق الطفل المراهق خارجياً من خلال المشاركة والتعاون بين المؤسسات وشركاء اجتماعيين وكافة المجتمع المدني. فالتفعيل هنا يكون بمعنى التغيير والتحريك الإيجابي عن طريق خلق شراكات ومشاريع مع المؤسسات، الأسرة والمدرسة وتحفيز المبادرة الفردية أو الجماعية لتنشيط الحقوق وتفعيلها إيجابياً. وقد يكون هذا التفعيل ذاتياً من خلال إعداد المراهق للحياة.

وهكذا، يميلنا التفعيل على التغيير والحركة والتفاعل الدينامي والبناء والنماء والممارسة والخلق والإبداع والتنشيط والمساعدة والتعاون الجماعي. كما يميلنا التفعيل على إخراج المراهق الثانوي من الحياة السكونية والروتين ورتابة الحياة المغلقة إلى الحركية ودينامية الفعل وتنشيطه إيجابياً.

يراد من خلال ذلك انشاء فعل ايجابي يساهم في تحريك المتعلم المراهق وتحرير طاقته الذهنية والوجدانية والحركية، والمساهمة كذلك في ابراز المواهب والقدرات المضمرة أو الظاهرة الموجودة لدى المتعلم تعويضا وتحررا.

ثانيا

تعتبر الأسرة ظاهرة اجتماعية عالمية المكان والزمان، فلم يخل منها مجتمع، ولم تخل منها فترة من فترات التاريخ. ويعتبر أبو البشر آدم عليه السلام وأمه حواء النواة الأولى للأسرة والعائلة وعلاقات القرابة. وللأسرة تعريفات كثيرة، منها أنها زوج وزوجته وأولادهما، وبعض العلماء لا يشترط لوجود الأسرة وجود الأولاد.

والدراسات الأسرية تغطي جانباً كبيراً من الدراسات الاجتماعية، وهذا يعكس أهمية الأسرة في حياة المجتمعات قديماً وحديثاً، فهي اللبنة الأولى والأساس في بناء المجتمع، وما المجتمع في غالبته إلا مجموعة من الأسر، والأسرة هي المؤسسة الاجتماعية التي تقدم للفرد عندما يفتح عينيه على الحياة احتياجاته المادية، والنفسية، والروحية. وتقدم له الحماية والدعم، فعن طريق الأسرة يفهم الحياة المحيطة به، وعن طريقها ينتقل إليه تراث المجتمع من لغة ودين وقيم وعادات وتقاليده، وتعرف هذه العملية في علم الاجتماع بالتنشئة الاجتماعية، وهي العملية التي يتم من خلالها إعداد الفرد ليكون عضواً فاعلاً في المجتمع، قادراً على فهم دوره فيه، ومدركاً لحقوق الآخرين، وقادراً على التفاعل معهم من خلال الثقافة السائدة.

كانت العائلة التقليدية تعرف بأنها تجميع مجموعة كبيرة من الأسر تقيم في مسكن واحد وتضم " من 3 إلى 5 أزواج أو حتى أكثر ولكل منهم من 8 إلى 12"، وتسودها علاقات القرابة والتضامن القوي نتيجة حياتهم الاجتماعية والاقتصادية المشتركة التي تخضع إلى تنظيم محكم يتأسسها رب العائلة، هذا التنظيم سمح لها بالحفاظ على توازنها وإثبات وجودها، مع تحقيق استقرارها مدة طويلة من الزمن والذي يعكس مدى تأقلمها مع ظروف حياتها الطبيعية، وكنيجة لكل هذه المعطيات استطاعت الاستجابة إلى مجمل مطالب أعضائها الذين يحسون بعضويتهم الفعالة داخلها لكنها لكن سرعان ما عرفت خلال مراحل نموها تحولات تدريجية أثرت على طبيعة حياتها التقليدية شيئاً فشيئاً، أدى التزايد المتواصل في حجمها إلى زيادة سكانية كثيفة مقابل بقاء اعتمادها على نفس الطرق التقليدية في إدارة أعضائها مما جعلها عاجزة عن تحقيق كفايتها إذ عرفت الحياة الريفية تدهوراً أثر على تفكك ملكيتها الجماعية التي انعكست على إنتاجها الاقتصادي، الذي لم يعد يسد حتى حاجاتها الأساسية، بسبب بروز بعض الخلافات التي ساهمت بدورها في تقسيم هذه الملكية بين أعضاء العائلة الواحدة، حيث اختار كل منهم أسلوبه في الحياة، فمنهم من استمر في خدمة الأرض التي تعد ملكيتها لفردية، ومنهم من فضل بيعها والتحق بالعمل في المصانع مقابل أجر معين، ومنهم من اتجه نحو الاستثمار، هذه التحولات ساعدت هي الأخرى في تفكك العائلة تدريجياً وشجعت على انفصال أعضائها الذين اختلفت طريقتهم في العيش، ليستمر هذا الانقسام بعد وفاة الأب أو بتواجده، فيتخذ صورته الكاملة بالاستقلال عن المسكن العائلي و الانفراد في المسكن الأسري، وظهرت الهجرة المكثفة نحو المدن للبحث عن ظروف معيشية أحسن وأصبح كل فرد من أفراد الأسرة يفكر في كيفية تحقيق رغباته ليس فقط لتقليل استقلاله نسبياً عن الأسرة بتحمل مسؤولياتها الاقتصادية لتحقيق مصلحتها الخاصة، وقد كان للتصنيع الحضري أثرهما الواضح في جميع المجتمعات، معتفاً ودرجة هذا التأثير منه جتمعاً آخر.

وهكذا أثرت هذه التحولات على تقلص حجم العائلة وتغيرت بذلك بنيتها فظهر ما يسمى بالأسرة النواة التي تضع كل من الزوجين والأبناء غير المتزوجين فقط، هذا النوع من الأسر، أصبح اليوم أكثر انتشاراً، والتي لم يعد بإمكانها العيش " في ظل الجماعات القرابية الممتدة، ولتحقيق التكامل الاجتماعي في المجتمع كان من الضروري أن يتلاشى بالتدرج الشكل الممتد للأسرة لتحل محله الأسرة الصغيرة أو الزوجية.

1- تغير وظيفة الأسرة الجزائرية: إن تغير بنية الأسرة في إطار المجتمع الحضري انعكس على تغيير وظائفها، إذ اختفى بعضها، وأسند بعضها الآخر إلى هيئات أخرى تهتم بأدائها على غرار ما كان يحدث في العائلة التقليدية التي كانت تشرّف بنفسها على كل نشاطاتها دون أن تدخل أي وسيط خارجي في نظامها، فتحوّلت الوظيفة الإنتاجية للعائلة من وحدة اقتصادية مكتفية بذاتها إلى وحدة استهلاكية فتفككت ملكيتها الجماعية واتجه أعضاؤها إلى البحث عن طرق أخرى تحسن مستواهم المادي وتستجيب لمطالبهم، فكان امتهاهم للعمل، وبرز تبذل كعلاقات جديدة بين أفراد المجتمع الحضري، ومن خلال هذا التحول في العمل، اختفى التعاون الداخلي بين أعضاء العائلة، هذا ما ساهم في بروز الفردانية وامتداد المصلحة الذاتية، وقد أدى ظهور العمل المأجور إلى تفكيك وظائف العائلة التقليدية، فبعدما كانت هذه الأخيرة تؤدي وظيفة الإنتاج على قوة أعضائها، تحوّلت إلى وحدة مستهلكة

تعتمد على مؤسسات أخرى توفر لها فرص العمل مقابل أجر معين، قضى الإنتاج الصناعي الكبير على وظيفة الأسرة الاقتصادية في المجتمع الحضري وإن انعدمت هذه الفرص - فرض العمل - تبقى الأسرة بدون أجر.

نتيجة للتحويلات الاجتماعية التي تعرض لها المجتمع الجزائري تحولت العائلة إلى نواة أسرية متفرقة، ينعدم فيها التواصل الاجتماعي والتوافق العائلي، كما فقدت العائلة في ظل هذه التحويلات معظم وظائفها، حيث ظهرت مؤسسات اجتماعية كالروضة والمدرسة شاركت الأسرة مهمتها التربوية من أجل تربية الأطفال وتعليمهم ليصبحوا أعضاء قادرين على الاندماج في الحياة الاجتماعية، ليتمكنوا من اكتساب مكانتهم الاجتماعية، والتي لم تعد موروثاً عن العائلة كما كان في المجتمع التقليدي، وأصبحت عاجزة عن أداء بعض الوظائف الأخرى ولعل أهمها الوظيفة الاقتصادية، إذ لم تعد قادرة على تلبية كل حاجات أفرادها ونظراً لغياب التضامن العضوي والتماسك.

وهكذا فقد شاركت الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية كثير من المؤسسات مثل المدرسة، وجماعة الرفاق، وأماكن الترفيه وقضاء أوقات الفراغ وسائل الإعلام، وخاصة التلفزيون والفضائيات والألعاب الإلكترونية، الذي يقضي أمامه أفراد الأسرة وخاصة الأطفال الصغار أوقاتاً طويلة.

ورغم ذلك فلا تزال الأسرة في معظم البلدان الإسلامية متماسكة إلى حد ما، تقوم بدور اجتماعي ونفسي كبير في حماية كينونتها وأفرادها، واهتمت اتفاقية حقوق الطفل بالأسرة عندما أفرت: " بان الطفل كي تتعرض شخصيته ترعرا كاملا ومتناسقا ينبغي ان ينشأ في بيئة عائلية، في جو من السعادة والمحبة والتفاهم" وإن الأسرة باعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمع والبيئة الطبيعية لنمو ورفاهة جميع أفرادها وبخاصة الأطفال، ينبغي ان تتولى الحماية والمساعدة اللازمتين لكي تتمكن من الاضطلاع الكامل بمسؤوليتها داخل المجتمع ومن هنا يأتي التحدي الواقع على عاتق الاسرة في مواجهة فلسفة الفردانية السلبية التي تعمل الليبرالية الرأسمالية على عولمتها، و من اهم التحديات التي تواجهها الاسرة :

- التحدي الاقتصادي: ويبدو أنه أخطر وأهمها على الإطلاق، لأن بقاء المجتمع والمحافظة على استقلاله وكرامته وتحقيق مطامحه في التقدم في هذا العصر بقوة اقتصاده، ويتمثل هذا التحدي في تحقيق تنمية اقتصادية تنقل الاقتصاد من وضعه الحالي المتأزم (نمو اقتصادي بطيء، بطالة مرتفعة نسبياً، الفقر...) إلى وضع صحي أفضل، واقتصاد أكثر انتعاشاً.

- التحدي الاجتماعي: ومن مظاهر التحدي الاجتماعي التفكك الاجتماعي، كثرة الخلافات الأسرية، العنف، التهميش، الإقصاء، ضعف الإحساس بالمسؤولية الوطنية...

- التحدي السياسي: ومن مظاهره التسلط وكبت الحريات وإغفال لغة الحوار، ويمكن التغلب على هذا التحدي بالتوسع في تطبيق الديمقراطية السياسية وزيادة الحريات للأفراد ومؤسسات المجتمع، والعمل على إشراك المجتمع في صنع السياسات والبرامج على اختلاف مجالاتها، وعلى تمكينها من ذلك بتوفير المعلومات اللازمة لها.

- التحدي الثقافي: ويتمثل في المحافظة على الهوية الثقافية المميزة للأمة عامة والمجتمع المحلي خاصة، والاحتفاظ بشخصية مميزة.

- التحدي القومي: ويتمثل في تعزيز الروح القومية، وإثارة المصلحة الوطنية الضيقة وهذا ما أثار كثيراً من الاستنكار والتشكيك في ظل هذه الظروف التي تتطلب التعاون وتكوين التكتلات والمجموعات في مختلف المجالات من أجل تحقيق أكبر قدر من التعاون البناء.

- التحدي العلمي والتقني: وينقسم إلى: ثورة المعلومات والاتصالات، تقنية الحاسب الآلي.

- التحدي الاخلاقي: ويمكن مواجهته، بتعزيز مبادئ الدين الإسلامي، والعمل على تقديسها ونشرها بين افراد الاسرة وبالتالي المجتمع.

غير ان هذه التحديات لا يمكن ان تواجهها الأسرة بمفردها وانما بتضافر جهود مختلف مؤسسات الدولة، وعليه يترتب وضع برنامج متكامل يشمل كل القطاعات الموجودة في المجتمع تتوزع فيه المسؤوليات.

ثالثا: دور الثانوية في تفعيل حقوق الطفل المراهق:

من المعروف أن الثانوية مؤسسة اجتماعية وتربوية، تقوم بتربية النشء وتأهيلهم ودمجهم في المجتمع لتكثيفهم معه. أي أنها حسب إميل دورايبكم ذات وظيفة سوسولوجية وتربوية هامة، فهي المكان أو المؤسسة المخصصة للتعليم، تنهض بدور تربوي لا يقل خطورة عن دورها التعليمي، إنها أداة تواصل نشيطة تصل الماضي بالحاضر والمستقبل، فهي التي تنقل للأجيال الجديدة، تجارب ومعارف الآخرين والمعايير والقيم التي تبنوها، وكذا مختلف الاختيارات التي ركزوا وحافظوا عليها، بل وأقاموا عليها مجتمعهم الحالي. إذًا، فالثانوية فضاء تربوي وتعليمي، لها أدوار فنية وجمالية وتنشيطية أخرى إذ " تتحمل مسؤولية إعطاء التلاميذ فرصة ممارسة خبراتهم التخيلية وألعابهم الابتكارية التي تعتبر الأساس لحياة طبيعية يتمتعون فيها بالخبرة والحساسية الفنية، ويمكن النظر إلى الحياة المدرسية من زاويتين متكاملتين ومتميزتين عن الحياة العامة للمتعلم التي يعيشها في مؤسسات خارجية موازية للمدرسة. (VitaliChristian, (1997)p26)

الحياة المدرسية، باعتبارها مناخا وظيفيا مندمجا في مكونات العمل المدرسي يستوجب عناية خاصة ضمانا لتوفير مناخ سليم وإيجابي يساعد المتعلمين على التعلم واكتساب قيم وسلوكيات بناءة. وتشكل هذه الحياة من مجموع العوامل الزمانية والمكانية، والتنظيمية، والعلائقية، والتواصلية، والثقافية، والتنشيطية المكونة للخدمات التكوينية والتعليمية التي تقدمها المؤسسة للتلاميذ. لكن المفهوم الحقيقي للحياة المدرسية هي تلك الحياة التي تسعد التلميذ وتضمن له حقوقه وواجباته وتجعله مواطنا صالحا. أي إن الحياة المدرسية هي مؤسسة المواطنة والديمقراطية والحداثية والاندماج الاجتماعي والابتعاد عن الانعزال والتطرف والانحراف وكل الظواهر السلبية الأخرى. وبصيغة أخرى، إن الحياة المدرسية هي التي تسعى إلى توفير مناخ تعليمي/ تعليمي قائم على مبادئ المساواة والديمقراطية والمواطنة، وهذه المبادئ تعد تعبيرا أميناً عن حقوق الإنسان وصور كرامته واحترام إنسانيته. وإذا كان مفهوم الحياة المدرسية يعنى مجموعة من التفاعلات، فإن معياره هو التمثيل العام لكل الفاعلين داخل كل مراحل التعليم. وتتحدد جوانب الحياة المدرسية في إزالة المعوقات المادية والمعنوية التي تحول بين المتعلمين والتعليم، وتوفير أحسن الظروف الميسرة للتعليم، وقيام العملية التعليمية على أساس مشاركة كل الأطراف، وتقديم الخدمات التعليمية بصرف النظر عن أي اعتبارات خارجية، وتحقيق المساواة بين مختلف المناطق والجهات والبنيات المحلية (محمد، مكسي (2003)، ص 7)

رابعا: العناصر المشاركة في تفعيل الحياة المدرسية وتنشيطها:

يحتاج تفعيل الحياة المدرسية وتنشيطها إلى تدخل مجموعة من المتدخلين التربويين والاجتماعيين والاقتصاديين من ممتدرسين ومدرسين وإداريين ومؤثرين تربويين وجميع شركاء المؤسسة سواء الداخليين منهم كالأسرة وجمعية آباء وأولياء التلاميذ وأمهااتهم أو الخارجيين كالجماعة المحلية وشركاء اقتصاديين أو اجتماعيين وكل الفعاليات الإبداعية في المجتمع المدني...

1- الممتدرسون:

إن الممتدرس هو المحور الأساس والمستهدف من كل عملية تربوية أو تنظيمية أو تنشيطية تشهدا الحياة المدرسية. يجب أن يشارك مشاركة فعالة في مختلف هذه الأنشطة الصفية أو الموازية. والمتمدرس في التعليم الثانوي مثلا يمر بمرحلة هامة في حياته، يحتاج إلى من يهتم به من الناحية السيكولوجية للتعرف على أحواله النفسية ومساعدته ليتمكن من تجنب بعض الانحرافات السلوكية التي تحد من فعاليته في الحياة المدرسية. يجب أن نعدده للمستقبل مستثمرين قدراته في الإنتاج النافع عن طريق انخراطه في مجالس المؤسسة وأنديتها الثقافية والتربوية حسب رغباته وميوله ساعين دائما إلى زيادة قدراته " على العمل في شروط ميسرة لامعسرة (محمد، مكسي، ص 15).

2- المعلمون:

يعتبر تدخل المدرسين في تفعيل الحياة المدرسية وتنشيطها فعلا رئيسيا وفق وظائف المدرسة الجديدة التي لا تقتصر فيها وظيفة المدرسين على حشو أذهان المتدربين بالمعلومات الجاهزة، وإنما تتعداها إلى التكوين و التأطير والتربية على المواطنة وحقوق الإنسان وغيرها من القيم الإنسانية النبيلة، ولهذا ينبغي أن تكون هيئة التدريس هيئة متدخلة رئيسية في الحياة المدرسية قدوة ونموذجا، ومن واجبها الانخراط في مشاريع المؤسسة، وفي التنشيط المدرسي في جميع المجالات داخل الفصل أو خارجه، وذلك بتبني الطرائق البيداغوجية والديداكتيكية الملائمة التي تستجيب للحاجيات النفسية والعاطفية للمتدربين وتنظيم الأنشطة المندمجة والداعمة وتكوين أندية منفتحة على المجتمع المحلي والجهوي والوطني لاستقطاب الفعاليات في مجال الفكر والإبداع.

3- الإدارة المدرسية:

إذا كان المتعلم هو محور الأساس في العملية التعليمية التعلمية، وفي كل عملية تنشيطية لأنه هو المستهدف بالتكوين تكوينا سليما وصحيحا قصد تهيئته وجدانيا وتميته معرفيا وتحفيزه حركيا، والعمل على رعايته وتنشئته تنشئة إسلامية قائمة على المواطنة والحفاظ على الهوية والانفتاح على الإنسانية وثقافة الآخر، فإن الإدارة المدرسية تكمن أهميتها في التأطير والتنظيم والتنشيط التربوي، والعمل على تقوية التواصل بين مختلف المتدخلين في الحياة المدرسية، ونجاحها يتوقف على مدى مساهمتها في تفعيل المنظومة التربوية، واقتراح مشاريع تربوية أو مادية، مدعومة من قبل هيئة التدريس، خاصة أعضاء مجلس التدبير. وينبغي أن تكون هذه المشاريع مبنية على خطة تشاركية يتم من خلالها انفتاح المؤسسة على محيطها الذي يسمح لها باستثمار إمكاناتها المتوفرة. ولن يتأتى ذلك إلا إذا كانت الإدارة تؤمن بالديمقراطية والتواصل والانفتاح والشراكة، وتعمل على تحقيق حرية أكبر في إطار اللاتمركز. وفي هذا الصدد يقول الدكتور محمد الدريج: "يتطلب مشروع الإصلاح حرية أكبر للمؤسسات في إطار اللامركزية وفتحتها على محيطها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وإقامتها لمشاريع تربوية وعلاقات شراكة (محمد، الدريج (1996)، ص77).

4- تأسيس جمعيات للأنشطة الاجتماعية والتربوية والثقافية بالثانوية:

أهمية الجمعيات المدرسية في التعليم الثانوي وحتى المتوسط، في تفعيل الحياة المدرسية، بتنشيط عدة مجالات، تساعد التلاميذ المعوزين وتلبي حاجياتهم المادية وتقدم للتلاميذ المتعثرين دراسيا حصصا في الدعم والتقوية، وتنظم للمجتمع المدرسي محاضرات وعروضاً، وتمنح للتلاميذ المتفوقين جوائز تشجيعية، وغيرها من الأنشطة الاجتماعية والتربوية والثقافية. وفي الميدان الرياضي، تنظم المباريات والمسابقات بين الأقسام أو المؤسسات أو بين فرق الأحياء، ويمكن لها أن تقترح عدة أشكال من الشراكة مع الفعاليات الرياضية المحلية أو الجهوية، وحتى الوطنية في مجال تبادل الخبرات و اكتشاف اللاعبين الموهوبين.

5- شركاء المؤسسة:

جعل المؤسسات التعليمية بصفة عامة والثانوية بصفة خاصة، منفتحة على محيطها بفضل المنهج التربوي الحديث الذي يستحضر المؤسسة داخل المجتمع والمجتمع في قلب المؤسسة. إذ للمجتمع الحق في الاستفادة من المؤسسة، ومن واجبه المساهمة في الرفع من قيمتها. وفي هذا الصدد يمكن تقسيم شركاء المؤسسة إلى قسمين: شركاء داخليين كالأ أسرة وجمعية الآباء وأولياء التلاميذ، وشركاء خارجيين كالجماعة المحلية والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وغيرهم.

6- الأسرة وجمعية الآباء وأولياء التلاميذ:

يحق للأسرة ان تتدخل بصفقتها معنية بتتبع المسار الدراسي لأولادها ويتم ذلك بكيفية مباشرة، وفي تكامل وانسجام مع المدرسة، أما جمعية آباء وأولياء التلاميذ فتعتبر هيئة مساهمة في تنظيم الحياة المدرسية وتنشيطها وهذا التعاون ضروري لسعادة التلميذ وخدمة المؤسسة بتفعيلها ماديا ومعنويا، وتحقيق التكامل المنشود بين المؤسسة وهذه الجمعيات. ويتمثل التعاون في المشاركة الفعلية لأولياء التلاميذ في تدبير المؤسسة وصيانتها وتمويلها والحضور عن كثب للاطلاع على الأنشطة التربوية التثقيفية، ويتطلب هذا

التعاون كسر الحواجز الإدارية والاجتماعية والنفسية بين المؤسسة وجمعيات الآباء... ولا بد أن تشارك هذه الجمعيات فعليا في مجلس التدبير قصد مراقبة سلوكيات المتعلمين ونتائجهم، وإبداء الملاحظات حول المناهج والبرامج وتتبع سير المؤسسة وتقديم المساعدات للتلاميذ المتعثرين في دراستهم، وتتبع حالتهم الصحية وغياباتهم، علاوة على تمثيلهم مركزيا ولا مركزيا، والدفاع عن رغباتهم وطلباتهم المشروعة، والمشاركة في بناء مدرسة فعالة قوامها الأمل والمواطنة والديمقراطية والإبداع والتجديد التربوي. ولا بد من استحضار أولياء التلاميذ وإشراكهم في اتخاذ القرارات الخاصة بالمؤسسة سواء التربوية منها أم المادية وأي إقصاء لهم أو تهميش سينعكس سلبا على المردودية التربوية. فعمل المدرس يبقى قاصرا في القسم مادام لم يكمل في المنزل من قبل المتعلمين تحت مراقبة أوليائهم لتحفيزهم وتشجيعهم.

ومن خلال هذا يتبين لنا أن دور الأسرة وجمعية الآباء دور مهم وفعال في تفعيل الحياة المدرسية وتنشيطها.

خاتمة:

لم تعد المدرسة اليوم فضاء للتعليم والتلقين منعزلة عن المجتمع، بل صارت مدرسة الحياة وفضاء للسعادة والأمان، يشعر فيها المتعلم بالدفء والحميمية وشاعرية الانتماء.

إن مدرسة الحياة لمي مدرسة المواطنة والإبداع والمشاركة والتنشيط والتفاعل البناء والإيجابي بين كل المتدخلين في الحياة المدرسية، من فاعلين تربويين وشركاء المدرسة الاقتصاديين والاجتماعيين وكل فعاليات المجتمع المدني.

وإذا كان التنشيط ذا مفهوم عام، يضم الأنشطة الثقافية والفنية والرياضية والإعلامية، والشراكات المادية والمعنوية في تفعيل أدوار الحياة المدرسية، فإنه يساهم في تنمية القدرات الذهنية والجوانب الوجدانية والحركية لدى المتعلم، وتجعله إنسانا صالحا لوطنه وأمتة، مبدعا ومبتكرا وخلاقا يهتم بمؤسسته ويغير عليها أيما غير، ويساهم في تغيير محيطه الاجتماعي واستدخال الفاعلين الخارجيين والتواصل معهم.

لا شك أن تضافر جهود كل هذه الأطراف سيخلق مدرسة مفعمة بالحياة، نشيطة ومتطورة، نحن في أمس الحاجة إليها.

الاقتراحات:

أقترح في ختام هذا البحث مجموعة من التوصيات أراها ضرورية للارتقاء بحياة المراهق مؤسسات التعليم الثانوي. وإليك بعض هذه التوصيات:

- تشكيل لجان تهتم بتنشيط الحياة المدرسية (النشاط الثقافي، الرياضي، العلمي المعرفي...) وذلك بتضافر الجهود بين الجهاز الإداري وهيئة التدريس وإشراك المتعلمين وأوليائهم، يكون من مهامها:

• وضع خطة عمل وتصميم محكم وبرنامج شامل لفقرات ونماذج التنشيط الممكنة والمزعم إنجازها مع تحديد أهدافها.
• وضع جدول زمني لتوزيع مختلف الأنشطة التربوية على مدار السنة الدراسية، يراعى فيه رصد المناسبات والأيام الدينية والوطنية والعلمية والبيئية لتوعية التلاميذ وتحسيسهم في إطار محاضرات وعروض فنية ومسرحية وإقامة معارض والقيام بزيارات ميدانية لجهات معينة أو مؤسسات صناعية...

- تأسيس أندية تربوية تكلف بتنفيذ برامج الأنشطة المسطرة في إطار مشروع المؤسسة.
- الوعي بكون عملية تنشيط الحياة المدرسية وظيفة جماعية تتقاسم وتتكامل فيها أدوار كل الفاعلين التربويين كل حسب اختصاصه، باعتبار أن العمل التربوي عمل جماعي تواصلية.

- رصد حاجيات المؤسسة والعمل على توفير المستلزمات الضرورية لتنشيط المؤسسات التعليمية بتكثيف التعاون بين لجنة التنشيط والجماعات المحلية والمجالس البلدية.

- المطالبة بتخصيص اعتمادات مالية، من قبل الوزارة الوصية، خاصة بتنشيط المؤسسات التعليمية.

- وضع آليات من طرف الادارة التعليمية لمراقبة وتتبع تنفيذ البرامج المسطرة لتنشيط الحياة المدرسة في المؤسسات التعليمية.
- مراجعة البرامج التعليمية والمقررات الدراسية الحالية وجداول الحصص، ذلك أن طول هذه المقررات وكثرة الحصص الدراسية لا يتركز للمتعلم هامشا من الوقت للقيام بأي نشاط تربوي آخر.
- تكوين منشطين متخصصين، مع إدخال مادة التنشيط داخل مقررات وزارة التربية الوطنية.
- العمل على رصد الكفاءات وتحفيزها على الخلق والإبداع بتخصيص جوائز تقديرية لها.
- تفعيل دور المكتبة المدرسية بجعلها مركزا تكوينيا وتأطيريا للمتعلمين.
- ضرورة التعاون مع الشركاء التربويين والاجتماعيين والاقتصاديين من أجل مساعدتها على توفير تجهيزاتها اللازمة لإنجاز مختلف الأنشطة.
- العمل على ربط المؤسسة بالعالم الخارجي عن طريق التواصل معه قصد إقناعه بضرورة الانخراط في تفعيل الحياة المدرسية وتنشيطها ماديا ومعنويا لكون المدرسة ملكا للجميع.
- تبسيط المواد القانونية وتسهيلها لمواكبة التجديد، والسماح للفاعلين الخارجيين بربط شراكات مع المؤسسات التعليمية دون انتظار التأشير المركزي أو الجهوي أو المحلي.
- مساعدة الأسر المعوزة ماديا في تعليم ابنائهم، سواء بتوفير منح للأبناء المتمدسين، او اعانة استهلاكية كالأدوات، الوجبات الغذائية والنقل...
- توفير الوسائل التكنولوجية في الثانوية.

المراجع:

- 1- خليلميخائي، المعوض. دراسة مقارنة فيمشكلات المراهقين فيالمدنوالريف. مصر: دارالمعارف، ب ت.
- 2- دويدار، عبدالفتاح (1993). سيكولوجيةالنمووالارتقاء. بيروت: دارالنهضة العربية.
- 3- عبد الله فرغلي، أحمد (2003). منظومة مراكز الشباب التربوية. القاهرة، مصر.
- 4- فيكتور، سميرنوف (2002). التحليلالنفسيللولد. ترجمة/ فؤادشاهين. لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
- 5- حمد سعيد، فرح (1993). الطفولة والثقافة والمجتمع. الاسكندرية: منشأة المعارف.
- 6- مصطفىمحمد، زيد (1989). النموالنفسيللطفلالمرهقنظرياتالشخصية، الرياض: دارالشروق، الطبعة الثالثة.
- 7- مكسي، محمد (2003). الحياة المدرسية وإشكالية الحدائة والتطرف. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة.
- 8- الدريج، محمد (1996). مشروع المؤسسة والتجديد التربوي في المدرسة المغربية. الرباط: ج 1، ط 1، منشورات رمسيس.
- 9- الزعبي، أحمدمحمد. الإرشادالنفسي. الأردن: دارزهرا، ب ت.
- 10- المكتب الدولي لحقوق الأطفال (2007). أعمال حقوق الطفل في شمال إفريقيا. ملامح نظرية بشأن الجزائر ومصر وليبيا والمغرب وتونس.
- 11- اليونيسف (1990). الأطفال أولا، الأردن: المؤسسة الصحفية الأردنية الر
- 12-François Gresele, Michel Panoff, Michel Perrin,PierreTripi(1994). Dictionnaire des sciences humaines - Onthropologie/sociologie ,Nathan.
- 13-Ministère de la solidarité nationale et de la famille (1999). Le travail de l'enfant enAlgérie, Unicef.
- 14-Vitali Christian (1997). Nouvelles approches-la vie scolaire, France: Hachette.